في إطار رعاية البنك لمؤتمر شورى الفقهي الثامن

بوخمسين: «KIB» يحرص على مراقبة مبادئه للتأكد من التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية

بنك «KIB» يقدم رعايته لمؤتمر شورى الفقهي

قدم بنك الكويت الدولي «KIB» رعايته الرئيسية لمؤتمر شورى الفقهي الثامن الذي نظمته مؤخرا شركة شورى للاستشارات الشرعية تحت رعاية وحضور محافظ بنك الكويت المركزي، د. محمد الهاشل، وبدعم من اتحاد مصارف الكويت والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب – جدة. ولقد عقد المؤتمر في فندق فورسيزونز الكويت بهدف مناقشة أحدث المستجدات الفقهية في المنتجات المالية، وذلك بمشاركة مجموعة من أبرز علماء الشريعة وخبراء الصناعة المالية الإسلامية والمجامع الفقهية والمجالس الشرعية على المستوى العالمي.

يذكر ان هذا المؤتمر يسعى إلى تأصيل بعض المعاملات القائمة من الناحية الفقهية من خلال الاستماع إلى اجتهادات العلماء والخبراء المشاركين فيه والتباحث في هذه الاجتهادات وصولا إلى قرارات تتمتع بصفة الاجتهاد الجماعي. ولقد ناقش المؤتمر 3 محاور رئيسية، وهي: المشاركة المتناقصة لتمويل الأصول الثابتة، وحكم الدخول بعقود البيع أو الإجارة التي تفرض فيها غرامة تأخير، ولا يقبل الطرف المشروط له حذفها، إلى جانب التكييف الفقهي لأسهم شركات المساهمة. هذا بالإضافة إلى ورشتي عمل الأولى حول «التدقيق الشرعي على الصكوك» والثانية بعنوان «صيغ ابتكارية في الوقف».

ولقد ترأس وفد «KIB» خلال فعاليات المؤتمر نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي في البنك، راشد بوخمسين، الذي صرح قائلا: «ان مشاركة «KIB» في رعاية مؤتمر شورى الفقهي الثامن تعكس مدى اهتمامه بالمسائل الشرعية ودعمه لمثل هذه المؤتمرات التي تسعى إلى تعزيز القيمة المضافة لمنتجات التمويل الإسلامي في الأسواق، والمساهمة في تطوير هذه المنتجات وإعادة هيكلتها بغرض تبسيط إجراءاتها وتحقيق انسجامها مع المبادئ الرقابية والإشرافية التي تعمل في إطارها.»

مؤكدا أن الصناعة المصرفية الإسلامية تشهد نموا ملحوظا خلال الفترة الراهنة، وهو ما يتطلب من المؤسسات المالية الإسلامية السعي للتطوير الابتكاري في صناعة الخدمات المالية الإسلامية. كما أشار إلى النجاحات التي تحققها الصناعة المصرفية الإسلامية بشكل عام، وعلى مستوى الكويت بشكل خاص، مما يُعمق أصالة الاقتصاد الإسلامي القائم على العدالة والشفافية، حيث اشترطت الشريعة الإسلامية مجموعة من الضوابط والأحكام التي تؤكد مفهوم العلم المحقق للشفافية والوضوح، الأمر الذي سطّر عنوانا مستقلا للمالية الإسلامية، فاطمأن المتعاملون والمستثمرون والمودعون لهذا التناسق المهم في العقود والمنتجات المصرفية الإسلامية.

وأوضح بوخمسين أن «KIB» يحرص على مراقبة ومراجعة كافة المبادئ المستخدمة والعقود الخاصة بالمعاملات المصرفية التي يطرحها للتأكد من مدى التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية وتطبيقها للفتاوى والإرشادات الشرعية. كما أنه يسعى باستمرار إلى وضع معايير واضحة إلى جانب تقديم المنتجات والخدمات المبتكرة التي تكسبه القوة والثبات والاستمرارية في ظل بيئة المنافسة القوية في قطاع المصرفية الإسلامية.

وفي ختام تصريحه، أشاد بوخمسين برعاية محافظ بنك الكويت المركزي، د. محمد الهاشل، لفعاليات المؤتمر التي استمرت لمدة يومين متتاليين، مؤكدا أن حضور د. محمد الهاشل حفل الافتتاح يعكس مدى حرص البنك المركزي على تطوير وتعزيز قطاع البنوك الإسلامية ومنتجات التمويل الإسلامي في دولة الكويت، وذلك من خلال دعم المؤتمرات الخاصة بالمالية الإسلامية وسبل تطويرها، إلى جانب إصدار القرارات والتعليمات الرقابية التي تنظم هذا القطاع.

الوكالة الإسلامية للتصنيف تؤكد معدلات الثقة في «جي إف إتش»

هشام الريس

أعلنت مجموعة جي إف إتش المالية أمس عن قيام الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف (IIRA) بتأكيد التصنيف الممنوح لمجموعة جي إف إتش المالية ش.م.ب. («جي إف إتش» أو «المجموعة»)، بدرجة 'BB / B' (Double B / Single B) على النطاق الدولي وبدرجة 'BBB- (bh) / A3(bh)' (Triple B Minus / A Three) على النطاق المحلي، مع نظرة مستقبلية بدرجة «مستقرة» لكلا التصنيفين.

سلط التقرير الضوء على تقدم المجموعة عبر خطوط أعمالها الرئيسية، التي تشمل الصيرفة الاستثمارية، التطوير العقاري، نشاط الخزينة الذي تم التوسع فيه مؤخرا، الاستثمارات الخاصة، والصيرفة التجارية من خلال حصتها البالغة 55.4% في المصرف الخليجي التجاري الواقع مقره في البحرين. كما أشار التقرير بشكل إيجابي إلى أنه بينما كانت استثمارات المجموعة تركز تسبيا على الأصول العقارية، إلا أن هذا التركيز آخذ في التراجع من خلال الاستثمار في منتجات الخزينة وزيادة الاستثمارات في القطاعات المقاومة للتقلبات – بما في ذلك قطاعي التعليم والرعاية الصحية وذلك من خلال نشاط الصيرفة الاستثمارية للمجموعة. ومن الإنجازات والعوامل الإيجابية الأخرى التي أبرزها التقرير، قدرة جي إف إتش على تحقيق تخارجات ناجحة من بعض من مشاريعها العقارية، ومن ثم الاستفادة من السيولة الناتجة، وارتباط المجموعة المتواصل بمجموعة أبوظبي المالية الواقع مقرها بدولة الإمارات العربية المتحدة، بصفتها مساهم مسيطر.

على صعيد الوضع المالي، أبرز التقرير معدل الكفاية المالية القوي للمجموعة والذي استقر بنسبة 14.48% خلال الربع الثالث من عام 2019 ليفوق بذلك الحد الأدنى المطلوب من قبل مصرف البحرين المركزي والبالغ 12.5%. كما لوحظ أيضا أن المجموعة بصدد جمع مزيد من التمويل المتوسط الأجل خلال أرباع السنة القادمة والذي من المتوقع أن يتيح مزيدا من التوافق بين ملف الأصول والمطلوبات، كما يعزز توقعات وكالة التصنيف بالتحسن في ملف مخاطر السيولة للمجموعة. في نفس الوقت، أشار التقرير إلى أن التدابير المتخذة تجاه ترشيد التكاليف، من بين استراتيجيات أخرى، يتوقع أن يؤدي إلى تعزيز الربحية خلال أرباع السنة القادمة.

تعليقا على ما جاء في التقرير، قال هشام الريس، الرئيس التنفيذي لمجموعة جي إف إتش المالية: «نحن سعداء مرة أخرى بما أبرزه التقرير من التحليل الإيجابي المستمر للتقدم جي إف إتش وإنجازاتها والتوقعاتالمستقبلية لها. وكما أوضح التقرير، نحن نواصل تنويع أنشطة أعمالنا من خلال التوسع في نشاط الخزينة والنمو للتواصل عبر أنشطتنا الاستثمارية، وتحقيق تخارجات ناجحة، والقيام بكل ما هو ضروري لمواصلة الاحتفاظ بوضعنا المالي القوي. وإنه من خلال وضعنا المالي القوي خلال عام 2019 والنظرة المستقبلية التي وصفت بالمستقرة، نتطلع إلى تحقيق مزيد من التقدم والإنجازات خلال العام المقبل فيما نواصل تنفيذ استراتيجيتنا وجني ثمار استثماراتنا وجهودنا التي بذلناها خلال العام الماضي».

بمشاركة واسعة من جانب خبراء وقادة قطاع الاتصال

«الإمارات للاتصالات» تستضيف أعمال المؤتمر الدولي لمصادقة شبكات الجيل الخامس في المنطقة

سليم البلوشي

استضافت دو، التابعة لشركة الإمارات للاتصالات المتكاملة، أعمال الدورة الثانية للمؤتمر الدولي لمصادقة شبكات الجيل الخامس في الشرق الأوسط وشمال افريقيا 2019، تحت شعار «بناء مستقبل الجيل الخامس». وشهد الحدث الذي نظمته دو، بالتعاون مع المنتدى الدولي للمصادقة، في فندق الشيراتون حول الإمارات بدبي، مشاركة واسعة من جانب خبراء وقادة قطاع الاتصال على مستوى المنطقة والعالم. وافتتح جاسم العوضي، نائب اول للرئيس لعمليات الخدمة في شركة الإمارات للاتصالات المتكاملة، المنتدى بكلمة افتتاحية سلط فيها الضوء على الجهود التي تبذلها الهيئات التنظيمية ومشغلو الشبكات والمصنعون ومزود الخدمات عبر منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا لوضع وتطوير معايير شبكات الجيل الخامس بطرق مبتكرة.

فرص وإمكانيات جديدة

وشارك في الحدث ممثلو عدد كبير من المشغلين ومزودي الخدمات والجهات المسؤولة عن التجارب الميدانية للشبكات والهيئات التنظيمية عبر المنطقة، إضافة إلى ممثلين عن هيئات مصادقة الشبكات في المنتدى الدولي للمصادقة والجمعية الدولية لشبكات الهاتف المحمول والذين ناقشوا الفرص والإمكانيات التي توفرها شبكة الجيل الخامس وأهميتها في تطوير خدمات وتطبيقات جديدة تحسن حياة الناس وتعود بالفائدة على قطاعات الأعمال. كما تطرق المشاركون إلى أهمية المعايير الموحدة لشبكات الجيل الخامس ووظائف التشغيل البيني والاتصال بين الأجهزة في دعم عملية تطوير الجيل الأحدث من تقنيات الاتصال.

وتعليقاً على استضافة أعمال المؤتمر، قال سليم البلوشي، الرئيس التنفيذي للتكنولوجيا في شركة الإمارات للاتصالات المتكاملة: «تفتح تقنية الجيل الخامس الباب أمام عصر جديد من التطبيقات وحالات الاستخدام الجديدة التي ستساهم في خلق فرص وإمكانيات لا حصر لها. وانطلاقاً من موقعنا كشركة داعمة لعجلة التحول الرقمي في دولة الإمارات، نحن فخورون باستضافة أعمال الدورة الثانية من المؤتمر الدولي لمصادقة معايير شبكة الجيل الخامس في المنطقة لتسليط الضوء على الإمكانيات التي تقدمها تقنية الجيل الخامس لقطاعات الأعمال إلى جانب الدور الذي تلعبه في تحفيز مشغلي خدمات الاتصال على إعادة صياغة نماذج الأعمال التقليدية الخاصة بهم لمواكبة متطلبات المستقبل الرقمي. وتشكل استضافة مثل هذه الفعاليات خطوة مهمة في رحلتنا نحو تطوير جيل جديد من التقنيات والتطبيقات المستندة إلى تقنية الجيل الخامس فضلاً عن دعم الموجة التالية من الابتكارات الرقمية».

«الفهيم» تقود المناقشة في أول مجلس للشركات العائلية الخليجية بأبو ظبي

لقطة جماعية للمشاركين بالملتقى

أقام مجلس الشركات العائلية الخليجية بالتعاون مع مجموعة الفهيم ملتقى جمعا فيه شركات عائلية من أعضاء مجلس الشركات العائلية الخليجية لمناقشة أهمية وضع نظم للحوكمة في الشركات العائلية، لحمايتها والتأكد من سلامة سير عملية انتقال الإدارة للأجيال القادمة.

يعد هذا الملتقى الأول من نوعه الذي يعقده مجلس الشركات العائلية الخليجية في إمارة أبوظبي، حيث نظم المجلس سابقا عددا من الملتقيات في مدن خليجية مثل دبي والدمام وجدة والكويت ومسقط. وباختلاف محاور الملتقيات التي يعقدها المجلس، إلا أن جميعها ترتكز على هدف واحد، وهو خلق مساحة مفتوحة للحوار الصريح عن تجارب أصحاب الشركات العائلية وتبادل الخبرات ومناقشة أفضل الممارسات لتفادي أي مشاكل ومصاعب قد تواجههم، خاصة فيما يتعلق بالحوكمة الفعالة.

هذا وقام مجلس الشركات العائلية الخليجية مؤخرا باستضافة حدثين رائدين بالإضافة إلى سلسلة المجلس – المائدة المستديرة القانونية والقمة السنوية في دبي ، الإمارات العربية المتحدة. تم تصميم كلا الحدثين لتشجيع التعلم من الأقران والتبادل بين أصحاب الشركات العائلية الشباب والكبار في مساحة خاصة آمنة.

حضر الملتقى كبار المسؤولين في عدد من الشركات العائلية الخليجية، بما في ذلك محمد هلال المهيري، مدير عام غرفة تجارة وصناعة أبوظبي، وعبدالله غرير القبيسي، نائب مدير غرفة تجارة وصناعة أبوظبي، وطلال العجلان، الرئيس التنفيذي للمركز الوطني للمنشآت العائلية في المملكة العربية السعودية.

خلال الملتقى، استعرض ممثلو مجموعة الفهيم هيكلها التنظيمي، حيث تتبع مجموعة الفهيم بروتوكولا يحدد عددا من الأساسيات والركائز للشركات العائلية، ابتداءً بتعيين أفراد الأسرة وحتى خطط التعاقب.

وناقش محمد عبد الجليل الفهيم، رئيس مجلس عائلة الفهيم، الدور البارز الذي تلعبه الشركات العائلية في اقتصاد المنطقة، وتطرق في حديثه إلى أهمية التركيز على إشراك الجيل الجديد في العمل. وأضاف تأكيدا على أوجه الشبه بين الشركات العائلية في الخليج: «مما لا شك فيه أن للعائلات الخليجية دور كبير في منطقة الخليج، حيث أنها تشكل جزءًا رئيسيا في اقتصاد بلداننا، كما أن القيم والروابط الأسرية هي إحدى الركائز المجتمعية المتأصلة في تراثنا وتقاليدنا. لذلك تعد استدامة الشركات العائلية عاملاً أساسياً للاستمرار في التطور والمضي قدماً في هذا العصر. جميع الشركات العائلية معرضة للتحديات، خاصة فيما يتعلق بسياسات التعاقب للأجيال المستقبلية، ولهذا السبب نجد أن مثل هذه الملتقيات أساسية لمساعدتنا في مواجهة التحديات والتغلب على المصاعب.»

وقد أعدت شركة مكنزي للدراسات والاستشارات بالتعاون مع مجلس الشركات العائلية الخليجية دراسة بعنوان «مؤشر سلامة الشركات العائلية»، تم خلاله دراسة عينة من الشركات العائلية الكبيرة، وقد أظهرت الدراسة أن 60% من المشاركين في استبيان هذه الدراسة يمتلكون الأساسيات للحوكمة العائلية، ولكن أقل من 30% يجدون انها فعالة، بينما أجاب 32% فقط بأن سياساتهم للحوكمة والإدارة تحدد لهم بشكل واضح الأدوار والمسؤوليات.

تدل هذه النتائج أن هناك الكثير مما يمكن إنجازه في مجال حوكمة الشركات العائلية لتطويرها بشكل متكامل في منطقة الخليج.

يجدر بالذكر أن مجلس الشركات العائلية الخليجية يقوم حاليا بإجراء دراسة ثانية في نفس المجال، امتدادا لاهتمامه بدراسة تطور تأثير الحوكمة على الشركات العائلية.

وبدوره أشاد رئيس مجلس إدارة مجلس الشركات العائلية الخليجية عمر قتيبة الغانم بالملتقى، مؤكدا دور المجلس في خلق مساحة لأصحاب الشركات العائلية ليتمكنوا من مشاركة قصص النجاح والتحديات التي تواجههم.

وأوضح قائلا: «إن العديد من الشركات العائلية في المنطقة أصبحت تقترب من مرحلة تسليم زمام الأمور لجيل جديد، ويطرح ذلك عددا من التحديات والأسئلة التي تصعب الإجابة عنها، خاصة فيما يتعلق بالهيكل التنظيمي والبروتوكولات المتعلقة بأفراد العائلة. نحن سعداء بأن يكون لنا دور في مجلس الشركات العائلية الخليجية في طرح هذه الأسئلة وفتح باب الحوار للمساعدة على توافق الأفكار وتحقيق التناغم بين كافة أفراد الشركات العائلية.»

في إطار تهيئة الشباب الكويتي للعمل في القطاع الخاص

«الوطني للاستثمار» تستضيف طلاب «الأسترالية» بالتعاون مع «إنجاز»

جانب من تفاعل طلاب الأسترالية مع مسؤولي الأدارات خلال ورشة العمل

استضافت شركة الوطني للاستثمار مجموعة من طلاب الكلية الأسترالية بالكويت في إطار سعيها وجهودها المشتركة مع إنجاز (الكويت)، وهي منظمة غير حكومية وغير هادفة للربح، وذلك بهدف تثقيف الطلبة في مجالي الإدخار والاستثمار وتهيئتهم لبيئة المال والأعمال في القطاع الخاص.

هذا وقد قام الطلاب خلال زيارتهم لشركة الوطني للاستثمار بجولة في مختلف إدارات الشركة شملت إدارة الأصول وإدارة الخدمات المصرفية الاستثمارية وإدارة التداول، حيث شاهدوا على الطبيعة كيفية إدارة العمل اليومي بالشركة كنموذج واقعي للاطلاع على كيفية سير العمل داخل أحد أكبر الشركات العاملة في القطاع الاستثماري بالمنطقة. تلت الجولة محاضرة تثقيفية عن " الإدخار والاستثمار " قدمها متطوعي الوطني للاستثمار.

وتعليقاً على هذه الزيارة، صرّح الرئيس التنفيذي في شركة الوطني للاستثمار فيصل الحمد قائلاً " نحن نهدف من هذه المبادرات الإجتماعية أمرين، الأول إتاحة الفرصة للطلاب المشاركين للاطلاع على طبيعة العمل في القطاع الخاص وما يمثله من أهمية في تنمية الاقتصاد الوطني، أما الأمر الثاني فيتمثل في تطوير وتعليم الشباب الكويتي لثقافة الادخار والاستثمار. وأكد الحمد على ضرورة توعية الشباب بأهمية الإدخار، وإطلاعهم على ثقافة الاستثمار، والتخطيط الجيد للمستقبل من خلال الوعي بأهمية التوفير وكيفية إدارة المدخرات.

وتلتزم الوطني للاستثمار بشكل راسخ ببرامجها الخاصة بالمسؤولية الإجتماعية والتي تركز على تطوير الكوادر الكويتية في سبيل تحقيق مزيد من الرقي والازدهار للكويت، حيث تسعى دائما إلى دعم وتشجيع المبادرات التي تخدم مجتمعنا في مجال التعليم؛ مما يحفز ابناء الكويت على النجاح وتحقيق طموحاتهم.